الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال

محاضرات في مقياس :

المقاولاتية في المؤسسة الاتصالية

موجهة لطلبة السنة الأولى (ماستر1) في الاتصال والعلاقات العامة

أستاذة المقياس : رغيس إناس.

الدرجة العلمية : أستاذ محاضر – أ-

الوحدة :وحدة التعليم الأفقية

السنة الدراسية :2025-2026

المحاضرة الأولى : الإطار العام للمقاولاتية.

فيما يتعلق **بتعريف المقاولاتية** أو ريادة الأعمال، فإن هناك المجالين من مجالات البحث بالنسبة للاتجاه الأول، ففي أدبيات إدارة الأعمال، تعرف المقاولاتية على أنها شيء يفعله" المقاولون أو يرتبط بجوانب من السلوك المقاولاتي للفرد

حيث عرفها .Reynolds et al على أنها أي محاولة لإنشاء مشروع تجاري جديد أو إنشاء مؤسسة حديدة ، مثل العمل الحر أو مؤسسة تجارية جديدة أو توسيع نشاط تجاري قائم من قبل فرد أو فريق من الأفراد أو شركة قائمة

فيما عرفها (Carree & Thurik على أنها اكتشاف تقييم و استغلال السلع و الخدمات المستقبلية. و يقترحان أن دراسة المقاولاتية تشمل مصادر الفرص عمليات اكتشاف و تقييم و استغلال الفرص، و مجموعة الأفراد الذين يكتشفونها ويقيمونها و يستغلونها إنهم ينظرون إلى المقاولاتية على أنها عملية متسلسلة ، أما الاتجاه الآخر فيعرف المقاولاتية من منظور ديناميكية اقتصادية أو ظاهرة مجتمعية يعرفها (Morris) على أنها العلاقة بين المقاولين ومحيطهم، والدور الذي تلعبه الحكومة في إنشاء الهياكل الاقتصادية السياسية، القانونية، المالية و الاجتماعية التي تميز المجتمع .

و يعرفها (Lowrey) كنظام اقتصادي يتكون من المقاولين و الترتيبات القانونية و المؤسساتية، و الحكومات.

المقاولاتية تعتبر ظاهرة معقدة إلى حد ما، فهي تشمل في الواقع أبعادا نفسية واجتماعية واقتصادية و تنظيمية، فالعملية المقاولاتية هي العملية التي من خلالها يصبح الأفراد على دراية بملكية الأعمال كخيار أو بديل قابل للتطبيق، ويطورون أفكارا للأعمال أو المؤسسات، ويتعلمون كيف يصبحوا رواد أعمال (مقاولون)، و يتعهدون بإنشاء المؤسسات و تطويرها

.... يمكن العثور على ريادة الأعمال في كل من مرحلة الإنشاء والنمو، إن زيادة عدد رواد الأعمال المقاولين الأكفاء داخل الاقتصاد يتطلب الاهتمام بجميع الأنشطة التي تؤدي إلى إنشاء مؤسسة، ولا سيما الوعي و التوجيه المهني وإنشاء مؤسسة جديدة و التوظيف الذاتي واستدامة الأعمال والنمو وتحفيز روح المبادرة في المجتمع.

تعريف الثقافة المقاولاتية: يشير مصطلح الثقافة إلى ذلك النظام المتكون من مجموعة من المعتقدات والإجراءات و المعارف، و السلوكيات التي يتم تكوينها و مشاركتها ضمن فئة معينة، والثقافة التي يكونها أي شخص يكون لها تأثير قوي و مهم على سلوكه.

و برى **مالك بن نبي** أن الثقافة تمثل المحيط الفكري والنفسي والاجتماعي والأخلاقي والروحي، الذي يحتضن الوجود الإنساني في المجتمع، ويدعمه بالخبرة المعرفية والسلوكية والأخلاقية والجمالية... وفي هذا المحيط تتشكل طباع، و شخصية، وذوق الفرد الثقافي، محكومة بالسنن النفسية و الأفاقية تعتبر الثقافة إذن: "نظرية في المعرفة، ومنهج في السلوك وطريقة في العمل والبناء".

و تتكون الثقافة من عدة عناصر، تتمثل في : اللغة المعتقدات والقيم الأعراف الأفعال الإنسانية ..... الخ .

أما الثقافة المقاولاتية فيقصد بها على العموم خط من القيم و الافتراضات و الممارسات المشتركة داخل منظمة تتم بشكل مركزي بالفرص، حيث تكون الفرصة هي خلق قيمة جديدة للمجتمع جزئيا أو كليا .

المحاضرة الثانية : المقاول

لا زال الأكاديميون يناقشون تعريف المقاول، وغالبا ما يستخدمون بعض المصطلحات مثل العامل الذاتي، و صاحب المشروع الصغير، و مالك / مسير المشروع الصغير، ورائد الأعمال المقاول) و لا يزال الجدل قائما حول ما إذا كان كل صاحب المشروع هو مقاول أو ما إذا كان أصحاب المشاريع المبتكرون والمتجهون نحو النمو فقط هم الذين يستحقون تسمية **"المقاول."**

تاريخيا أصل كلمة مقاول فرنسي (Entrepreneur) حيث ظهرت لأول مرة سنة 1437 في قاموس اللغة الفرنسية. حيث احتوى القاموس ثلاث معاني للكلمة المعنى الأكثر شيوعا كان الشخص الذي يباشر عملا ما"، وهذا يشير إلى الشخص الذي يشرع في عمل و ينهيه.

-عرف **(Cantillon)** المقاول بأنه صانع قرار عقلاني يتحمل المخاطر ويوفر الإدارة للشركة.

-كما عرفه **(Schumpeter)** بأنه "مبتكر يقدم مجموعات جديدة من الموارد."

و يرى (Kirzner) المقاول أنه نوع من الوسيط الذي يدرك و يستغل ما هو موجود بالفعل ، والذي لايعرفه الآخرون." أما (Marshall) فيعرف المقاول " باعتباره رأسماليا متعدد الأوجه ، وفي حالة توازن سوق تنافسية تماما ، لم يكن هناك مكان " للمقاولين " كمولدين للنشاط الاقتصادي." ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد خمس وظائف للمقاول

- المقاول باعتباره مسيرا للمخاطر.
- المقاول كمبتكر : مبتكر للفرص
- المقاول باعتباره باحثا يقظا للفرص

المحاضرة رقم 3:الأهمية المقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة:

لقد أصبحت المقاولاتية تستحوذ على قدر كبير من النقاشات، سواء تعلق الأمر بالجانب الأكاديمي، حيث عقدت عديد التظاهرات العلمية حول الموضوع، أو حتى على مستوى السياسات العامة للحكومات المتعاقبة خلال العقدين الأخرين. فقد أضحت التقارير ومخططات عمل الحكومة لا تخلو من التطرق الموضوع المقاولاتية وسبل ترقيتها.

ففي برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) احتلت مكانة هامة، واعتبرت في قلب مقاربة خلق القيمة، وبالتالي أصبح من الضروري رفع العوائق التي تواجه النشاط الاقتصاد لتشجيع المقاولاتية و الاستثمار بشكل عام، و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

و في اطار الاستراتيجية الجديدة فقد تم اعادة النظر في تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية و من الاجراءات التسهيلية في هذا الصدد تذكر مراجعة شروط الاستفادة من هذا الجهاز: حيث تم زيادة مبلغ الاستثمار، ومراجعة فترة تأجيل سداد القروض من جهة، وتنويع مصادر التمويل لا سيما مع فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية.

توسيع الفئة المستفيدة إلى الشباب الجامعي من حملة الأفكار و المشاريع.

مراجعة المساهمة الشخصية بتخفيضيها في التمويل التالي.

منح تسهيلات للديون المتعثرة.

بالإضافة إلى العمل على تحسين مناخ الأعمال و جعله أكثر شفافية وتنافسية، بما يسمح بخلق المؤسسات لا سيما الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، وتشجيع الابتكار.

كما يتم العمل على التخفيف من البيروقراطية، من خلال التقليل من الاجراءات القانونية و الإدارية الخاصة بالمؤسسات في مختلف المراحل، أي مرحلة الانشاء (التأسيس) والاستغلال و حتى الاغلاق المحتمل.

و فيما يتعلق بالبعد المكاني فقد توجه الاهتمام إلى المقاولاتية بترقيتها في بعض المناطق الخاصة، مثل الجنوب الكبير و الهضاب العليا، بالإضافة إلى مناطق الظل.

و على مستوى الحكومة فقد تم اعادة تنظيم بعض الدوائر الوزارية، وفصل بعض الوزارات عن بعض، فيموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-290 تم تحديد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، وتذكر منها:

إعداد واقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية الوطنية لتثمين وترقية وتنمية ريادة الأعمال لدى المؤسسات المصغرة وتنفيذهما ومراقبتهما، بالتشاور مع القطاعات المعنية.

التنسيق مع المؤسسات والمنظمات والقطاعات المعنية بسياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة.

إعداد مخطط للتكوين في مجال ريادة الأعمال المرافقة خريطة الأنشطة، بالتشاور مع القطاعات المعنية. و بموجب المرسوم رقم 20-306 تم تحديد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، و التي يمكن اجمال أهمها فيما يلي:

ترقية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والنظم البيئية المرتبطة بها وتطويرها.

دعم المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في مجال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة للتوسع على المستوى الدولي والعمل على ترقية الاستثمار الأجنبي في المجالات التي تهم القطاع.

إعداد إجراءات وآليات دعم الابتكار.

ترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتوجات البحث العلمي بالتشاور مع القطاعات المعنية.

و فيما يتعلق بالانتقال الطاقوي، والذي تم انشاء وزارة خاصة به يقوم أساسا الابتكار الذي يعتبر الحجر الأساس في روح المبادرة والمقاولاتية.

المحاضرة رقم 4: ماهية حاضنات الأعمال:

1- ماهية حاضنات الأعمال:

لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما تلك التي في طور الإنشاء، واستنادا إلى احدى منظماتها الإسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها بالرياديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الصغيرة.

هي عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إضافة إلى رعايتها ودعمها لمدة محدودة ولك لتخفيف المخاطر المعتادة وتوفير فرص أكبر للنجاح .

في الجزائر تعد حاضنة هيئة عمومية لدعم واستقبال ، توطين ومرافقة لخلق مؤسسات تسمح بالمرور من الفكرة إلى التجسيد أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 376/03المؤرخ في 30 /2013/10، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات شخصية معنوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/26 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات

أهداف حاضنات الأعمال :تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس النمو، بالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضًا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال إلى :

- ❖ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة.
- ❖ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى نماذج أو منتجات أو عمليات قابلة للتسويق.
- ❖ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها .
- ❖ زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة.
- ❖ ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي)
- ❖ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا.
- ❖ "تقديم الدعم للمبادرات العلمية و المشاريع الناشئة لها لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج .

❖ تقديم المساعدات والمشورات في مجالات مختلفة منها التنظيمية والإدارية والخدمية وغيرها في مراحل الإنشاء والنمو، وذلك بهدف بقاء المشاريع واستمراريتها .

ومن بين الأهداف كذلك نجد :

- العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات الاحترافية والتكنولوجية المتوفرة على المستوى الإقليمي
- تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية، أي العمل على التنفيذ المحلي لتلك البحوث والاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجالات البحث العلمي وتحويل أفكارها إلى الواقع التطبيقي .
- توسيع قاعدة رجال الأعمال من خلال اجتذابها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة وتفعيل مشاركتهم في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني ، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الاقتصادية الواعدة وإدخالها إلى السوق .
- المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولا إلى تحقيق الأهداف المرسومة .

أهمية حاضنات الأعمال:

- ✓ تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة .
- ✓ تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته
- ✓ تشجيع المستثمرين المغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر .
- ✓ تساهم في توظيف نتائج البحث العلم والابتكارات والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية؛
- ✓ توفير فرص العمل.
- ✓ تعمل على اقامة ودعم المشاريع الانتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة حيث تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- ✓ تساعدالمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الادارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

أنواع حاضنات الأعمال :

بالرغم من حداثة فكرة إطلاق حاضنات الأعمال في العالم فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث الهدف أو طبيعة الخدمات التي تقدمها او حسب مجال النشاط الاقتصادي ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها والجدول الاتي يوضح مختلف أنواع الحاضنات

الجدول رقم 1 يوضح أنواع الحاضنات

ت	حاضنات الاعمال حسب الهدف	حاضنات الاعمال حسب مجال النشاط	حاضنات الاعمال حسب المقدمة
1	الأولية	حاضنات التكنولوجيا	شبكات المشاريع
2	الإقليمية	حاضنات التنمية الاقتصادية المتخصصة	مداخل المشاريع
3	الصناعية	حاضنة المشروعات العامة او المختلطة	مسرعات المشاريع
4	القطاع المتخصص		حاضنة المشروع
5	التقنية		
6	البحثية		
7	الافتراضية		
8	الانترنت		

وعليه تعتبر حاضنات الأعمال أنسب وسيلة لمساعدة المشاريع الجديدة في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاج لها بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة لدى الطالب الجامعي والتوجه للسير بالجامعة الجزائرية إلى تطوير وتحسين عملية التكوين الجامعي، وإعداد إطارات في مختلف التخصصات يمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع والاستجابة لمتطلبات التنمية ، لها القدرة على استحداث على مناصب شغل ومهن جديدة ، وبالتالي الوصول إلى تغيير ذهنية الطالب بعد التخرج من باحث عن منصب عمل في القطاع العام، إلى طالب صاحب مؤسسة ناشئة حامل لشهادة جامعية، طالب مبدع ومبتكر ورائد من رواد الأعمال، مساهم في خلق الثروة

وداعم لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، خاصة هاته الاخيرة التي لطالما ارتبطت فقط بميدان العلوم والتكنولوجيا ، وبعيدة نوعا ما عن الميادين الأخرى على غرار العلوم الإنسانية والاجتماعية ، حيث ربما يصعب تجسيد واعتماد مؤسسات ناشئة وتسجيل براءات اختراع قائمة على اسس ابداعية وتتمن جوانب ابتكارية يمكن أن تأخذ طابع تجاري مربح مثلها مثل المشاريع الأخرى ، وهو المسعى الذي تسعى له الوزارة الوصية ليشمل كل الميادين والتخصصات المعتمدة في الجامعة الجزائرية وأهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وتطوير المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها علوم الإعلام والاتصال والتي ستسمح للطلبة من خلال مذكرات تخرجهم في كل الأطوار بتحويل أفكارهم إلى مشاريع مؤسسات ذات قيمة مضافة لتسهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية والوطنية .

المحاضرة رقم5 :<u>نماذج من التجارب الدولية</u>

<u>تمهيد :</u>

تركز الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على تشجيع المقالات عموما والمقالات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وذلك باختلاف نشاطها، وذلك لإسهامها الكبير في دعم الاقتصاد وتنويعه، وتعد نواة وأساس للمقاولات الكبيرة فمثلا شركة جنرال موتورز الصناعة السيارات تعتمد في تجهيزها للقطع والمستلزمات على أكثر من 32000 شركة صغيرة وتعتمد في مبيعاتها على أكثر من 11000 وكيل وسيط

في هذا المحاضرة سنتطرق لبعض التجارب الدولية التي تعتمد على المقاولاتية عموما والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في مجال تنويع الاقتصاد

<u>تجارب بعض الدول الناشئة والمتقدمة :</u>تعد تجربة الدول الناشئة من بين التجارب الناجحة نظرا للتطور الملحوظ الذي عرفته وسنتطرق لكل من تجربة اندونيسيا وهي من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وتجربة سنغافورة.

1-تجربة اندونيسيا

إن نجاح عملية تنويع الاقتصاد ونموه يعتمد بالدرجة الأولى على تطبيق سياسات ملائمة خاصة بالنسبة للدول الربعية التي تعتمد على النفط، فيجب اتخاذ القرارات المناسبة قبل هبوط الإيرادات النفطية، ولعل من ابرز البلدان التي نجحت في عملية التنويع نجد أندونيسيا.

علما أن البطالة تعد أكبر مصدر للقلق في اندونيسيا، حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام، والانخفاض في معدلات النمو بالنسبة للمشاريع كبيرة الحجم يحول دون تمكين هذه المشاريع استيعاب القوى العاملة التي في تزايد مستمر وفي الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي هو الآخر غير قادر على خلق فرص عمل كافية فلجأت اندونيسيا لاتخاذ بعض السياسات التطوير المؤسسات الصغيرة،

استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا من خلال إنشاء المناطق الحرة وتقديم الحوافز الضريبية وخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية

-الاستثمار في التدريب لضمان توفير اليد العاملة والمتخصصة.

-زيادة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية

-توفير التمويل للمشاريع الصغيرة

-تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية

تقوية شبكات العمل والشراكة

كما ركزت اندونيسيا على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات وعملت على دعم العمالة من خلال إكسابها المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الأخذة في التوسع بالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وذلك من خلال الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وان لم تكن هناك ميزة تنافسية.

-استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا من خلال إنشاء المناطق الحرة وتقديم الحوافز الضريبية وخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية

-الاستثمار في التدريب الضمان توفير اليد العاملة الماهرة والمتخصصة.

إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية حيث يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى رفع إمكانيات التوظيف في القطاع بعينه. وان كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية

المحاضرة رقم6 :تجارب مقاولاتية رائدة 2 (تابع)

تجربة سنغافورة: إن تحول سنغافورة من بلد منخفض الدخل محدود الموارد وببنية تحتية هشة ومحروم من الاستثمارات وفرص العمل إلى واحد من أغنى بلدان أسيا، ليس وليدة الصدفة، بل نتج عن مزيج من السياسات العامة الاستشرافية بعيدة النظر، وبالمشاركة الواسعة من القطاع الخاص.

تعتبر تجربة سنغافورة مثال يحتذى به لأي بلد يسعى لتنمية اقتصاده، ومن بين العوامل الرئيسية لنجاح هذه الدولة التركيز على البنية التحتية والإجراءات المبتكرة لتشجيع التجارة الخارجية والمشاركة الكبيرة في التجارة الدولية بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص حيث تدرك الحكومة أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الخاصة بالسياسات، كما جذبت الحكومة المستثمرين إلى سنغافورة من خلال توفير المناخ المواتي للاستثمار وتقديم الحوافز الملائمة لإشراك القطاع الخاص وفي 2017 أصبح هناك من أكبر شركة للخدمات اللوجيستيكية في العالم تدير عملياتها العالمية أو الإقليمية، وقد حفز وجود العديد من الشركات ذات الثقل الكبير الشركات المحلية على محاكاة المعايير الدولية.

حيث لجأت سنغافورة إلى استراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز وإنشاء المناطق الحرة، ومنح إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير واتجهت إلى التنوع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وانتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا بتوسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجديدة من جهة. وتحسين القدرة التنافسية المختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات من جهة أخرى، وهذا ما جعل سنغافورة حاليا تتميز بمعدلات مستقرة في اقتصادها

المحاضرة رقم7 :معيقات المقاولاتية في الجزائر :

معوقات المقاولاتية في الجزائر رغم مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولاتية إلا أنها لم تحقق المرجو منها بعد نظرا لعدة عراقيل نذكر أهمها فيما يلي:

طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي للمؤسسات.

الثقافة التعليم والتكوين في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب، من جهة أخرى نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا، رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكارية ناجحة، وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

الإبداع والابتكار غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية، لكن على الرغم أن الجزائر تولى أهمية للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث والتطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية، حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والإبداع، ضف إلى ذلك ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية هذا ما يفسر قلة الأصالة والإبداع في المشاريع المقاولاتية التي أغلبها هي نشاطات تقليدية ابن يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين، حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة العقارات والنقل، تجارة المواد الغذائية على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية الزراعة، والحرف والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل هذا النوع من النشاطات

-ضعف مؤهلات المقاول خاصة فيما يتعلق لرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير والتنظيم وشبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول، فكما تبينه الدراسات تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة من جهة أخرى هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات بالإضافة إلى نقص التكوين، مما يجعل أغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة أسواق ناجحة انجاز مخطط أعمال فعال متطلبات واحتياجات السوق دراسة المنافسة اختيار الموردين والموزعين الدراسة التقنية الناجعة للمشروع، مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

الصعوبات المالية يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي، الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية كون المبالغ صغيرة نسبيا، فحسب تقرير للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز

130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض حيث أن 80 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين، ما يفسر أن

97%منها هي مؤسسات عائلية من جهة أخرى لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال.

المحاضرة رقم 8: معيقات المقاولاتية في الجزائر 2(تابع)

سياسة الدعم وتأثيراتها تتمثل فيما يلي: أغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى، حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي، وإهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول كتطوير مهاراته التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.

عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات لمراقبة وتقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات و الذي غالبا لا يكون مناسبا.

مازالت ترتكز على المقاربات السياسية والاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا حيث لا تستجيب إلى متطلبات كل مقاول و احتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع.

اعتماد المقاربة السياسية والاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم، هذه المقاربة ولدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني فأغلبهم يتطلع إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض وبالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية مما يجعل أغلب نشاطهم في مجال الخدمات والحرف.

الدور المحدود للمرافقين على مستوى أغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل تكوين.... تقييم فكرة المشروع انجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع ... الخ..

مشكل العقار الصناعي يصعب الحصول على العقار في المناطق الصناعية بسبب غياب التوزيع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية و تعدد المتدخلين

طول الإجراءات الإدارية حيث مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام أجال تطبيقها، حيث يظهر تقرير Business Doing لسنة 2014 أن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 19.8 يوم و في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE هو 5 أيام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في ايطاليا و 5 أيام في كل من تونس و كندا.

هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا والمغرب 5 إجراءات وإجراء واحد فقط في كندا. من جهة أخرى، أقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد فهو يرتفع إلى نسبة 12,4% في الجزائر مقابل 9.5% في المغرب 4.7% في تونس وتقريبا منعدمة في كل من فرنسا وكندا 0.9% و 0.4% على التوالي، أما فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لرأس مال المؤسسة فان أقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام لكل فرد مقابل 9.8% في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس المغرب، فرنسا، كندا ... الخ.